

يحاول هذا البحث أن يحيط بمفهوم التأويل في أهم بيانات الدرس العربي بدءا بالبيئة الصرفية و النحوية، فالبيئة البلاغية ثم القرآنية، و على هذا كانت فصوله أربعة، مسبوقة بمدخل مخصص للتأسيس الغربي للتأويل.

- **المدخل:** و تعرفنا من خلاله على المصطلحات الشائعة في حقل التأويل، و على رأسها الهرمينوطيقا (herméneutique)، و هو مصطلح يوناني قديم التصق بالثيولوجيا المسيحية (Ia théologie chrétienne)، يعني قواعد تأويل وفهم النصوص الدينية، و تعود دلالاته القديمة - لدى الإغريق- إلى المعبود الوثني اليوناني هرمس (hermes)، و من اسم هذا الإله اشتق الفعل (hermeneuein) الذي اشتقت منه الهرمينوطيقا، و يشير هذا الفعل إلى الإفصاح أثناء الكلام.

كما حاولنا العودة إلى جذوره الأولى، لمعرفة المراحل و التطورات التي عرفها المصطلح قديما باعتباره علم التأويل، أو نظريته. و لأن الهرمينوطيقا ارتبطت كثيرا بالسيماء و الظاهرانية أحببنا بحث العلاقة بين الهرمينوطيقا و السيمياء من جهة، و بين الهرمينوطيقا و الظاهرانية من جهة أخرى، ثم تم الحديث عن مسارات التطور في العصر الحديث، و قد قسمت إلى ثلاث: مرحلة تم الانتقال فيها من المعنى إلى الفهم، و أخرى تم الانتقال فيها من فهم النسق اللغوي إلى فهم الوجود، و ثالثة سجلت عودة النقاد و الدارسين إلى فهم النسق بفهم الوجود.

- **الفصل الأول:** و عقدناه لبحث التأويل في علم الصرف بشقيه، التصريف و الاشتقاق، أما الشق الأول، فلم يعرف فرقا بين المعنى اللغوي للتأويل و المعنى الاصطلاحي، حيث كان منهج العلماء في هذا المستوى معياريا، تحكمه القاعدة التي يجب أن ترد إليها كل الصيغ، و هو الأمر الذي جعل منهجهم هذا يتسم بسميتين بارزتين، الأولى هي إيمانهم بفكرة الأصل، بمعنى أن هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن، و إلا بطريق غير مباشر مبني على الافتراض و التأويل، و الثانية هي محاولة حشدهم الأمثلة المتفقة في أمر و المختلفة في آخر تحت نظام واحد، أو إخضاعهم لها لميزان واحد.

فالتصريف مجال للنظر في الصيغ من حيث الأوزان و الأبنية التي تأخذها الكلمة العربية، و ما يعتبر هذه الأبنية من تغييرات طارئة، تبحث كلها في سياق البحث عن الأصول و الفروع، فالكلمة العربية صحيحة كانت أم معتلة "تعود إلى أصل وضع جرده لها النحاة، و فائدة هذا الأصل أنه معيار اقتصادي ترد إليه الكلمة و تقاس به، إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته، لما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال و الإبدال و القلب و النقل.

و لعل الأصل الذي أشار إليه علماء العربية هو أصل افتراضي متوهم لا أصل حقيق، و الذي دعاهم إلى هذا السلوك هو سيطرة فكرة الأصول على أذهانهم، و محاولة حشدهم مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة، أو تحت نظام واحد من البحث، فإذا لم تنطبق القاعدة انطباقا تاما على

بعض الأمثلة، فإنهم يحاولون إرجاع كل فعل ثلاثي مجرد إلى النموذج الأساسي (فعل)، فإن وافقت الصيغة الوزن فذلك ما أرادوه، وإلا وجب أن تفسر تفسيراً ما حتى تخضع لهذا الوزن. و يلبس التأويل في شق الاشتقاق لبوس التأويل السابق، فقد حاول علماء العربية في معاجمهم جمع المشتقات تحت أصل واحد، سعياً منهم لإيجاد معنى واحد تحمله الأصول اللغوية المشتركة، و ما خالف هذه الأصول رد بلطف الصنعة و التأويل إليها.

- **الفصل الثاني:** على الرغم من كثرة التأويلات في كتب النحو العربي إلا أننا لا نكاد نعثر على تعريف واحد للتأويل في هذه المصنفات جميعاً؛ لأن النحاة لم يثيروا له في مؤلفاتهم نظرياً، بل تناولوا الفكرة من جانبها التطبيقي، و ما تجدر الإشارة إليه أن معنى التأويل كان يرد عندهم بعبارات مختلفة، منها: أن العرب تريد كذا، أو تعني كذا، و غالباً ما يتركون ذلك للسامع، فلا يستخدمون أي تعبير دال على التأويل، و بتحري استعمالهم للمصطلح يتضح أنه يطلق عندهم "على أساليب مختلفة ترمي إلى إضفاء صفة اتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد".

و قد بحثنا في هذا الفصل عن أسباب التأويل النحوي، و طرقه أو وسائله، فكانت الدوافع مجتمعة في القاعدة النحوية و الاختلافات بين العلماء، فما من شك في أن التأويل وجد في النحو نتيجة نظر عقلي عميق، دفعت إليه الأصول النحوية التي جعلت النحاة يطوعون النصوص كرها لتتوافق معها، فكان ذلك سبباً في ظهور الخلافات النحوية التي تسببت بدورها في تغذية مبدأ التأويل و الزيادة من حدته.

و كانت الوسائل مقسمة إلى ثلاث، هي: قواعد التصرف الإعرابي، بما فيها من حذف و زيادة و تحريف، و قواعد الترتيب، بما فيها من تقديم و تأخير، و فصل و اعتراض، و غلبة الفروع على الأصول، ثم قواعد التطابق، المتمثلة في الحمل على المعنى و رد الفروع على الأصول.

- **الفصل الثالث:** و فيه تبين ما بين مصطلحات المجاز و التشبيه و المثل من تداخل مع التأويل، على اعتبار أن التأويل هو العدول عن الظاهر بحمل النص على معناه المجازي دون الحقيقي، و المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، والعلاقة بين المعنى الحقيقي و المعنى المجازي قد تكون مشابهة و قد تكون غيرها، و القرينة قد تكون لفظية و قد تكون حالية، و لئن اشترك المجاز و التأويل في أنهما نقل اللفظ من حالة دلالية إلى حالة دلالية أخرى، فإن الأول يتميز بأنه نقل من حالة الوضع اللغوي التي تسمى الحقيقة، إلى دلالة غير حقيقية، ولا يشترط في التأويل أن يكون النقل من الحقيقة، و إن نحن عدنا إلى تعريف النص في النقد المعاصر لأدركنا الفرق بينهما بكل سهولة، حيث يسبق المجاز التأويل، على اعتبار أن الأول من إنتاج الناص، أما الثاني فهو من إنتاج القارئ.

و على هذا تكون البلاغة العربية مجالاً خصباً أمام القارئ، يستجدي تأويلاته، و يثري قراءاته، و ذلك في علومه المتعددة بما تسمح به من عدول عن الأصل، و اختراق للعادي المؤلف و المبتذل.

- **الفصل الرابع:** وردت لفظة تأويل في القرآن الكريم بمعاني مختلفة، لكنها جميعاً تشترك في أنها العودة إلى أصل الشيء سواء كان فعلاً أو حديثاً، و الوصول إلى الغاية أو المغزى من الشيء، و الجدير بالذكر أن هذه اللفظة و على الرغم من ورودها في القرآن إلى أن اضطراباً كبيراً شابها، حيث كانت تختلط عند البعض مع التفسير.

و قد عرف فعل تأويل النص القرآني اهتماماً بالغاً من علماء المسلمين، و ذلك لاهتمامهم بالنص في حد ذاته، و ذلك ما جعلهم يضعون له ضوابط و شروط، تقيد العملية التأويلية، و تحد من استخدام النص القرآني لأغراض شخصية، أو طائفية.

و قد كانت البدايات الأولى للتأويل مع الرسول صلى الله عليه و سلم، ثم الصحابة من بعده، ثم التابعين، و تابعي التابعين، و امتد الأمر إلى بعض المشتغلين بالقرآن و الذي سخروه لخدمة أغراضهم، و نصرة مذاهبهم، على الرغم مما وضع لذلك من شروط، و على الرغم من تحذيرات الله و رسوله. فكانت تلك أخطر مشكلة تعصف بتأويل القرآن على المر العصور، و لا تنزل إلى يومنا هذا من أخطر ما يمكن أن يواجه كتاب الله، حيث استغل هؤلاء متشابه القرآن، و مالوا إلى ما في قلوبهم من زيغ.